



هذا هو السؤال الرئيسي الذي حاول الباحث خضر خضور إجابته في دراسته التي نشرها معهد كارنيغي للسلام في الشرق الأوسط كجزء من مشروع إعادة النظر في العلاقات المدنية العسكرية والذي يهدف إلى البحث عن حلول لتحديات العلاقات المدنية العسكرية وأزمات الانتقال الديمقراطي.

(1) الجيش: بوابة للامتيازات المعيشية والرقي الاجتماعي

وفقاً للباحث، توفر الدولة السورية لضباط الجيش العديد من الامتيازات والتي تبدأ بأنظمة السكن العسكري. يأخذ السكن العسكري نظامين مختلفين، النظام الأول من خلال مجمعات خدمات للجيش مثل منطقة الإسكان في قطنا في دمشق، والريان في حمص، وصيدا في درعا، وهي أنظمة تسكين لا تضمن الملكية. أما النظام الثاني فيشمل شراء منزل مدعم من الدول في مناطق سكنية يشرف عليها الجيش وبالتالي يتم التحكم في المنح والمنع من قبل الدولة، وأبرز مثال لهذا النمط من السكن هي ضاحية الأسد.

شيدت الضاحية في عام 1982 بموجب مرسوم من الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد، كمساكن للضباط وعائلاتهم، وتم تنفيذ المشروع بواسطة شركة الإسكان العسكري، وهي المقاول الرئيسي للإسكان العسكري في البلاد، ثم أُسندت إدارته إلى مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، وهي مقاول عقارات عام، تابع للجيش، يعمل في القطاعين العام والخاص.

وضع وزير الدفاع آنذاك، مصطفى طلاس، حجر الأساس للمجمع في عام 1985، وبحلول مارس/آذار عام 2011 كان يقطنه قرابة 100 ألف نسمة. ووفقاً للباحث فإنه، وعلى عكس الانطباع السائد عموماً، فإن المنطقة ليست مجمعاً يتمتع برفاهية عالية، بل إنها افتقدت في كثير من الأحيان إلى خدمات رئيسية من تأخر ترميم الشوارع إلى الانقطاع المتكرر للمياه

والكهرباء، وقلة وسائل النقل بسبب التكدس ومشكلات النفايات وإحراقها داخل المجتمع، حتى إن أول مخبز حكومي في الضاحية قد تم افتتاحه فقط في عام 2014.

وفقاً للباحث، فإنه خلال العقد الماضي، ومع ارتفاع أسعار العقارات، فإن مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، المالكة للأرض، وبسبب سلطتها المطلقة في إطلاق تراخيص البناء، فقد استغلت المؤسسة الأمر ومنتقت العديد من الوحدات للسكان المدنيين من أجل تحقيق عوائد اقتصادية.

ارتفعت أسعار العقارات في المنطقة بشكل ملحوظ لتصل إلى حاجز يقارب 30 مليون ليرة سورية (حوالى 600 ألف دولار) وهو ما شكل قيمة كبيرة بالنسبة للضباط الذين لا تؤهلهم رواتبهم التقليدية لامتلاك عقارات بمثل هذا الثمن. وقد كان الجيش يحول عمليات امتلاك العقارات بمثابة التزام ضموني مدى الحياة. يتخرج الضابط برتبة ملازم أول، حيث يقضي ما بين 10-15 عام يقيم في مسكن انتقال مجاني ويقطع ما يقرب من 5-7 في المائة من راتبه كدفعة أولى لشراء منزل محتمل. وغالباً ما يحتاج الضابط إلى علاقات نافذة لأجل الحصول على منزل في الضاحية، وبمجرد التخصيص فإن ذلك يعني التزاماً جديداً لمدة 20 عاماً أخرى من المدفوعات عبر الاقتطاعات من الراتب.

وفقاً للباحث فإن الإسكان العسكري يمثل فرصة كبيرة بالنسبة للضباط الفقراء القادمين من الريف من أجل الارتفاع في السلم الاجتماعي، حيث يوفر الانضمام إلى الجيش بالنسبة لهم وضعية اجتماعية لائقه وأجرًا لائقًا وآفاق تملك منزل في العاصمة وهو ما يعتبره البعض ذروة النجاح الشخصي. كما يحسن الانتقال إلى دمشق الرصيد الاجتماعي لعائلة الضابط وكل ويسمح لأبنائه بالنشأة والدراسة في العاصمة بالإضافة إلى العلاج المجاني في مستشفيات الجيش، تاهيك عن بطاقات الوقود والملابس وسائر الخدمات التي توفر مجاناً أو بأسعار زهيدة. كما يحصل الضابط أيضاً على اشتراكات مجانية في الصحف إضافة إلى التقدير الأدبي والمعنوي.

(2) غيتو الضباط.. المجتمع المنعزل

وفقاً للباحث، فإن نظام السكن العسكري قد صار مركزاً لصناعة هوية مشتركة وخاصة بين الضباط ومن ثم تنمية الشعور بالتضامن بينهم والتباكي بإنجازاتهم الاجتماعية. مع مرور الوقت ونمو الهوية الخاصة للضباط، جنباً إلى جنب مع محدودية شديدة للعلاقات الرسمية بين الضاحية وبين الأماكن المحيطة بها والتي اقتصرت على بعض التعاملات التجارية، فقد ازدادت الهوة، وجاءت انتفاضة عام 2011 لتزيد من تعقيد الأمور، حيث كان ينظر إلى سكان ضاحية الضباط في معظم الأحوال على أنهم من المرتبطين بالنظام سواء كان الضابط على المستوى الشخصي يدعمون نظام الأسد أم لا، فإن مجرد إقامتهم في ضاحية الأسد، ومواقعهم في الجيش، وطوابئهم، فإن ذلك يضعهم موضع الاستهداف من قبل المعارضين.

وفقاً للباحث فإن الطائفية لا تلعب دوراً رسمياً في الجيش أو حتى في الضاحية لأن ذلك يتنافي مع الطبيعة العلمانية للنظام، ورغم ذلك فقد ظل الانقسام وانعدام الثقة قائماً بين العلوبيين وغير العلوبيين وقد ازداد وضوحاً مع الانتفاضة. إلا أن نظام السكن العسكري قد صنع لحمة ما بين هؤلاء الضباط (ومعظم من العلوبيين). حيث لا تكاد تجد فارقاً، وفقاً للباحث بين طريقة نظر الضباط العلوبيين وغير العلوبيين إلى التهديدات الخارجية، حيث يعتبر الضابط نفسه ضابطاً أولاً قبل كل شيء أو بتعبر أحدهم "أنا من أهل الضاحية".

مع انطلاق مظاهرات عام 2011 في درعا، كان الضباط السنة يتذمرون اللقاء ببعضهم البعض منعاً لإثارة الشكوك ووقع الضباط السنة تحت ضغوط كبيرة بسبب كونهم تحت تشكيل دائم في مدى ولائهم للنظام. على جانب آخر فقط فقد عمقت الانتفاضة من عزلة الضباط العلوبيين بالخصوص عن سائر مجتمعهم ودفعتهم إلى الاعتماد أكثر على الجيش.

وفقاً للباحث، فإن العلاقة بين العلوبيين الضباط وبين المدنيين من العلوبيين لم تكن علاقة ودودة خلال مرحلة ما قبل الانتفاضة السورية، حيث كان الضباط غالباً ما ينظرون إليهم نظرة متدنية. إلا أن هذه العلاقة طورت مع تطور مجريات الصراع من العداء إلى الشفقة، إلا أنه بشكل عام ظل الالتماء إلى الجيش مهيمناً على الالتماء إلى الطائفة.

مع مرور الوقت تحولت الضاحية إلى منطقة عسكرية تشن منها الهجمات ضد المعارضة وصارت المنطقة السكنية أشبه ما تكون بقاعدة عسكرية. وفي يونيو/2012 مع تقدم الجيش الحر نحو الضاحية فقد ازدادت تعزيزاتها العسكرية وأقيمت حواجز التفتيش وانتشرت السيارات العسكرية. وازداد الارتباط الرمزي بين الضاحية والنظام حيث رفعت صور الأسد بكثافة بالإضافة إلى الأعلام السورية، حتى إن المدنيين المقيمين في الضاحية قد انضم بعضهم إلى قوات الدفاع الوطني بهدف إثبات الولاء.

(3) الفساد وشبكات المراقبة

تضطلع شركة الإنشاءات العسكرية، المسئولة عن الضاحية بتنفيذ برامج مراقبة رسمية لحماية أمن النظام. تعمل المؤسسة بإشراف مباشر من الجيش ولا تخضع لسلطة القضاء. يشرف "علي صقر" وهو صف ضابط مقرب من النظام على مجموعة عمليات تشمل الاستبعاد والمراقبة داخل الضاحية. وكان الضباط يؤمرون بالتجسس على بعضهم البعض وتزويد النظام بالمعلومات حول الأشخاص الذين يقومون بانتقاده. إضافة إلى ذلك فقد أصبح الفساد هو السمة المتجذرة، وصار الضباط يدركون جيداً أن مستواهم المعيشي يستند بدرجة كبيرة إلى مصادقة العناصر الموالية للنظام والمنافسة في الوشاية ببعضهم البعض وطعن زملائهم بالظهر.

ويخلص الباحث في النهاية إلى أن الروابط الطائفية وحدها لا تصلح لتفسير مدى ولاء الجيش للنظام، وتستدل على ذلك بأن نسبة كبيرة من الضباط غير العلوبيين لم تشق عن النظام، وأن المزايا الممنوحة للضباط وعائلاتهم بالإضافة إلى الهوية المصطنعة التي ولدها السكن العسكري داخل الجيش خلقاً مصلحة مشتركة في دفع الناس إلى الحفاظ على ولائهم للنظام.

وفقاً للباحث، فإنه على مدى عقود ساهم النظام في إفساد الجيش عن طريق منح الضباط الامتيازات على أساس شخصية وليس مؤسسية حيث ضمن النظام بذلك أن الضباط وعائلاتهم ليس لديهم خيار آخر سوى البقاء مواليين له، كما قام النظام بتحطيم شبكات الثقة بين الضباط وبعضهم البعض عبر نشر ثقافة الوشاية والتجسس وهما ما يستتبع بالضرورة صعوبة تذكر أي بؤر معادية له.

المصادر:

-1 "غيتو" ضباط الأسد: لماذا لايزال الجيش السوري موالي؟

-2 Image Credit: Getty Images

المصادر: